ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اطلاق الحل السياسي في سوريا مرهون بجدية انقرة والادارة الاميركية الجديدة

حسن سلامة

مع استمرار وقف اطلاق النار في معظم مناطق التوتر في سوريا، بالتوازي مع التحضيرات لانعقاد مؤتمر «استانا» عاصمة كازاخستان، كمرحلة اولى على طريق اعادة اطلاق مفاوضات جنيف لحل الازمة السورية، يبقى السؤال المطروح حول امكانية تثبيت الهدنة من جهة وحول مايمكن ان ينتهي اليه المؤتمر المذكور من جهة ثانية؟

في معطيات مصادر دبلوماسية مطلعة على اجواء الاتصالات حول الشقين العسكري والسياسي، فان وقف النار يبقى مسألة وقت اذا لم يقترن بجملة اجراءات وضمانات من جانب الدول الداعمة للتنظيمات المسلحة بتلاوينها المختلفة، وتحدد المصادر ابرز هذه الاجراءات والضمانات باثنين:

اولا: ان تلتزم الدول الداعمة للمسلحين بدءا من تركيا الى الادارة الاميركية الجديدة وكل الذين يمثلون وجهة نظر المعارضين بالفصل بين ما يسمى المجموعات المعتدلة والتنظيمات الارهابية من جبهة النصرة الى كل التنظيمات التي تحمل فكر القاعدة، وبالتالي فأي محاولة لادخال هذه التنظيمات من ضمن الاطراف المشمولة بوقف العمليات العسكرية ضدها هي محاولات لن يقبل بها الجانب السوري ولا الحلفاء .

ثانيا: ان تلتزم هذه الدول بدءا من انقرة التي عليها اتخاذ كل ماهو مطلوب لاقفال الحدود امام تدفق السلاح والمسلحين الى الداخل السوري، وأن تظهر الادارة الاميركية الجديدة جدية واضحة في محاربة الارهاب بكل تنوعاته اولا وان توقف ارسال السلاح الى اي من المجموعات المسلحة ثانيا، وان تضغط على حلفائها في الخليج الفارسي لتجفيف منابع الارهاب وتمويلة ثالثا.

ولذلك: فالسؤال الاخر هل ان مؤتمر «استانا» المزمع انعقاده نهاية الشهر الحالي او مطلع الشهر المقبل سيفضي الى فتح الافق امام اطلاق الحل السياسي؟

هل يطلق الحل السياسي؟

في تأكيد المصادر الدبلوماسية ان جدية تركيا والولايات المتحدة ومعهما كل المعارضات والمجموعات المسلحة التي تدور في فلكهما امام امتحان فعلي عنوانه: إبداء الرغبة في اطلاق الحل السياسي الذي يشكل المدخل لاستمرار الهدنة»، وبالتالي فهذه الجدية والرغبة تفترض الالتزام بثلاث مسائل اساسية:

المسألة الاولى: تنفيذ ماهو ضروري من اجراءات تكفل استمرار وقف النار، وفق النقطتين المذكورتين سلفا.

المسألة الثانية: ان تتعهد الدول التي ستمثل وجهة نظر الائتلاف المعارض والمجموعات المسلحة بأن لا مكان للتنظيمات الارهابية في الحل السياسي ولا مناص من هزيمة كل صنوف الارهاب بغض النظر عن مسار الحل السياسي.

المسألة الثالثة: تخلي هذه الدول ومعها كل تصنيفات المعارضة عن ما يسمى المرحلة الانتقالية بعد ان اسقطت انتصارات الجيش السوري وحلفائه كل هذه الاوهام، اي ان يلتزم كل هؤلاء بمرجعية الدولة السورية ورئيسها بشار الاسد في الاشراف ورعاية الحل السياسي والاقرار بان الشعب السوري هو الذي يقرر مصير مؤسساته السياسية .

من كل ذلك، تلاحظ المصادر ان ايًا من هذه الالتزامات غير واضحة حتى الان لدى الدول الداعمة لكل المعارضات والمجموعات المسلحة، فلا التركي قادر على الزام المسلحين بمقتضيات وقف النار او الحل السياسي ولا الادارة الاميركية الجديدة افصحت عن طبيعة خياراتها من الازمة السورية، ولهذا ترى المصادر ان الجانب الروسي اراد من الدفع لعقد مؤتمر «استانا» توجيه رسائل في اتجاهات عدة، اولها باتجاه النظام التركي لامتحان مدى جديته في كل ما اعلنه عن محاربة الارهاب والحل السياسي، وثانيها نحو الادارة الاميركية الجديدة وما اذا كان الرئيس الاميركي دونالد ترامب سيلتزم بما كان اعلنه من مواقف في السابق، وثالثها باتجاه انظمة الخليج الفارسي واستطرادا للقول لكل هؤلاء ومن ورائهم المسلحين بان عرقلة الحل السياسي يأتي من جانب هؤلاء وليس من روسيا وسوريا وباقي الحلفاء وان اي تلكؤ سيعني استمرار نزيف الدم السوري .

تزخيم المفاوضات حول اقتراح بري والمعيار واحد

محمد بلوط

بدأ عامل الوقت «يضيق الخناق» على فرصة انجاز واقرار قانون جديد للانتخابات يتيح اجراء الانتخابات في موعدها او بعد «تمديد تقني» لا يتجاوز بضعة اشهر. ولا يبدو حتى الآن ان هناك مؤشرات قوية لتحقيق هذا الهدف، لا سيما ان المشاورات والمفاوضات التي سجلت مؤخرا لم تحرز اي تقدم جدي وملموس على حدّ قول الرئيس بري المتابع اليومي لهذا الموضوع.

ووفقا لاجواء الحراك الجاري حول قانون الانتخابات فإن الانطباع السائد لدى معظم المتابعين والمعنيين هو اننا ذاهبون الى الانتخابات على اساس قانون الستين الحالي وان خيار التمديد مستبعد لأسباب تتجاوز اي طرف من الاطراف.

وتقول المعلومات ان هذا الاستنتاج لا يعني انعدام الامل بالتوصل الى اتفاق حول قانون جديد مبني على قاعدة «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم». وتجرى حاليا مفاوضات ونقاشات حول اقتراحين: الاول للرئيس بري حول المختلط الرامي الى انتخاب ٦٤ نائبا على اساس النظام الاكثري و٦٤ نائبا على الاكثري. والثاني يعتمد التأهيل على القضاء على اساس الاكثري والانتخاب في المحافظة على اساس النسبية.

وتضيف بأن هناك رغبة ظهرت بالتركيز على اقتراح بري خصوصا انه يعتمد معيارا واحدا عكس اقتراح المختلط للثلاثي القوات والتقدمي والمستقبل الذي يتضمن اكثر من معيار. كما ان اقتراح التأهيل على اساس القضاء يحظى باهتمام ايضاً لا سيما ان هناك امكانية لاقتناع النائب وليد جنبلاط به اكثر لأنه قد يسقط هواجسه، مع العلم ان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي لم يبد رأياً واضحاً حوله، ولا يزال يكتفي بزيادة حملته على النظام النسبي بصورة عامة.

وتقول المصادر المتابعة للحراك الاخير في هذا الشأن ان جنبلاط لا يزال يرغب ضمناً بالابقاء على قانون الستين الحالي كصيغة مقبولة مطمئنة ومرضية.

وتضيف بأن هذا الموقف يشاركه فيه البعض الآخر لا سيما تيار المستقبل الذي حرص على وقف التصريح بتأييده قانون الستين وفضّل مؤخراً على لسان رئيسه الرئيس سعد الحريري الاعلان عن موافقته لاعتماد قانون يتضمن النسبية بشكل او باخر، بمعنى ان لا تكون النسبية الكاملة.

ويقول مصدر بارز يتابع ملف قانون الانتخابات لـ«الديار» انه في الاونة الاخيرة «جرى نوع من التقارب الى حدّ ما حول اعتماد صيغة معدلة تعتمد توحيد المعايير، وهذا امر موجود في اقتراح بري، مع تأمين أكبر قدر من التمثيل الذي يصحح الخلل الناجم عن القانون الحالي».

ويكشف المصدر عن ان الاجتماعات، التي سجلت في الايام الماضية أكان بين الوزيرين علي حسن خليل وجبران باسيل ومدير مكتب رئيس الحكومة نادر الحريري او زيارة النائب ابراهيم كنعان الى معراب واجتماعه مع الدكتور سمير جعجع، كانت مفيدة وجيدة. لكنه يضيف بأن هناك حاجة لمزيد من البحث لكي نقول اننا حققنا تقدما واضحاً باتجاه القانون الجديد.

ويرى المصدر ان الثلاثة اسابيع المقبلة ستكون مهمة للغاية، وان الحراك سيشهد تنشيطاً وتزخيما بعد عودة رئيس الجمهورية من زيارته الى السعودية وقطر، وان المفاوضات ستتركز على الوصول الى اقتراحات محددة حول صيغة واحدة من اقتراحي بري او التأهيل على القضاء مع تعديلات طفيفة يمكن ان تراعي هواجس وملاحظات البعض.

ويكشف المصدر نفسه ان الاشكالية الاساسية التي تسجل هي حول تقسيم الدوائر الانتخابية في بعض المناطق، وهي موضع خلاف بين الاطراف الاساسية المتفاوضة خصوصاً ان هذه الدوائر او المناطق من شأنها ان ترجح أو تعزز نتائجها فريق على آخر.

ويشير ايضا الى ان الاتصالات واللقاءات ستكون شبه متواصلة بعد عودة الرئيس عون على مدى الاسبوعين المقبلين اللذين ربما يحددا بوصلة مصير قانون الانتخاب. ويعوّل على محاولات تدوير الزوايا لتسوية الخلافات على الدوائر وتطمين بعض الاطراف لا سيما جنبلاط.

ويقول المصدر ان روحية التفاوض هي الوصول الى توافق وتفاهم بين الاطراف كافة، ولذلك فان الاخذ والردّ يحتاج الى بعض الوقت والى زيادة تنشيط الحراك باتجاه بلورة صيغة القانون الجديد الذي يأخذ بعين الاعتبار رأي الجميع، ويضمن في الوقت نفسه حسن التمثيل او التمثيل الافضل.

ويلفت في هذا المجال الى ان من بين اهداف توقيع مرسوم فتح الدورة الاستثنائية للمجلس النيابي هو افساح المجال لاقرار قانون الانتخاب، مشيراً الى ان هذا الموضوع يبقى الاولوية على جدول اعمال الحكومة.

التحالف الإسلامي في مأزق وتعيين الباكستاني راحيل شريف قائدا لن يحلّ المشكلة

د. كاظم ناصر

* فوجيء المراقبون بتعيين القائد السابق للجيش الباكستاني راحيل شريف قائدا عاما لقوات " التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب " لأنه من المعروف عن الدول الراعية لهذا التحالف أنها لا تسمح لضابط من غير ضباطها بقيادة قواتها ، فلماذا قامت بهذا التعيين الغير متوقّع لباكستاني لا يتكلّم العربية ، ولا يعرف الكثير عن ثقافة المنطقة لقيادة تحالفها العربي الإسلامي ؟

* لقد مضى على بدء حرب اليمن حوالي سنتين ولا يبدو في الأفق أن نهايتها قريبة . هذه الحرب التي يقتل فيها عرب عربا ، ومسلمون مسلمين لا تخدم مصالح الأمتين . إنها حرب ظالمة دمّرت اليمن وشرّدت وجوّعت أهله .. بأسلحة وجيوش وأموال عربية وإسلامية ، وبمباركة ومساعدة أمريكية إسرائيلية .

* ٤١ دولة عربية وإسلامية إنضمت إلى هذا التحالف وفشلت جيوشها الجرّارة المزوّدة بأحدث الأسلحة ، وطائراتها التي شنت آلاف الغارات الجويّة على مدن اليمن في تحقيق النصر وفرض الحل السياسي الذي تريده هذه الدول للنزاع . إن دول الخليج الفارسي المموّلة الرئيسية لهذه الحرب ، والمشاركة فيها بجنودها وأسلحتها تعاني من مشاكل إقتصادية هائلة بسبب تكاليفها الباهظة ، ونتيجة للإنخفاض الكبير الذي طرأ على أسعار النفط خلال العامين الماضيين

* دول" التحالف الإسلامي " وخاصة الخليجية منها في ورطة لا تعرف كيف تخرج منها . لقد تبين لها أن هذه الحرب سيطول أمدها ، وإن النصر فيها غير ممكن التحقيق ، وإن اليمنيين فتحوا جبهات أخرى حدوديّة مع المملكة العربية السعودية لم يحسب السعوديون لها حسابا ، وإن المواطن العربي والخليجي المثقل بجراحه وانقساماته وسوء أوضاعه السياسية والإقتصادية ليس راضيا عن هذا العبث بمصيره ، وقد ينفذ صبره وينفجر في وجه حكّام الدول المشاركة في هذه المأساة العربية – العربية .

* تعيين الجنرال راحيل شريف قائدا عاما لقوّات التحالف لن يغيّر من الأمر شيئا ولن يقود إلى نصر ، بل إنه من المرجّح إن الجنرال سيفشل ، وستخسر دول التحالف هذه الحرب . القضية هنا هي ليست قضيّة من يقود هذه القوات ، بل هي في كون هذه الحرب عدوانا لا مبرّر له على الشعب اليمني المسلم الذي يعرفه العالم كشعب قبلي مسلّح شديد التمسك بكرامته وكبريائه ، ولم يرضخ لعدو في تاريخه .

* قد يكون تعيين الجنرال شريف في هذا المنصب تكتيكا الهدف منه تملّص دول الخليج وعلى رأسها الدولة القائدة للتحالف من مسؤولية الهزيمة المتوقّعة ، ومن ثم وضع اللوم على عاتق الآخرين وإستخدام شريف ككبش فداء ! نحن لا نعترف بأخطائنا ، والقادة العرب أساتذة في تبرير إخفاقاتهم وخداع شعوبهم ، ولهذا يمكن القول أن هذا التعيين جاء لتوسيع أسلمة القيادة إستعدادا للهزيمة ومحاولة للهروب من إستحقاقاتها .

* وأخيرا نتمنى لو أن هذا التحالف الذي يضم ٤١ دولة بجيوشه الجرّارة وطائراته وتمويله الباهظ كان تحالفا معبّرا عن إرادة الشعوب العربية والإسلامية ، وتم تشكيله من أجل تحرير القدس التي مضى عليها أكثر من سبعين عاما وهي تصرخ وا إسلاماه ولا من مجيب ! الدول الإسلامية التي تفرّط بالقدس وفلسطين ، ولا تفعل شيئا لتحرير أراضيها المحتلة ، لا يمكن أن تكون وفيّة لمواطنيها وحريصة على سلامة أوطانها ، وإن حروبها الحاليّة ليست إلا جرائم ترتكبها ضد شعوبها ووجودها !

الصحف الأجنبية..أميركا ستدعم القوات التركية في منطقة الباب

كشفت صحف أميركية بارزة «أن الجيش الاميركي بدأ بتقديم الدعم الممنهج للقوات التركية التي تحارب «داعش» في سوريا»، لافتةً الى «أنّ واشنطن تنوي تكثيف دعمها للقوات التركية التي تحاول طرد «داعش» من منطقة الباب".

وكان قد شدّد باحثون غربيون على «أنّ واشنطن مجبرة على الاختيار بين تركيا أو الأكراد في محاربة «داعش»»، وألمحوا الى «أنّ عدم قيام واشنطن بدعم تركيا قد يؤدي الى نزاع تركي كردي في سوريا".

وفي سياق غير بعيد، حذّر صحفيون أتراك من حالة الاستقطاب الحادة في الشارع التركي بعد هجمات «داعش» الاخيرة.

تكثيف الدعم الاميركي للجيش التركي ضد «داعش» في سوريا

بدورها، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريراً كشفت فيه «أنّ الطيران الحربي الأميركي بدأ بتقديم الدعم الاستخباراتي الجوي لمساعدة الجيش التركي الذي يحارب تنظيم «داعش» في شمال غرب سوريا»، مشيراً الى «أنّ ذلك يأتي في أعقاب التوقعات بأن تعزز واشنطن دعمها للعملية العسكرية التي تقوم بها القوات التركية في منطقة الباب".

وأوضح التقرير أنّ زيادة الدعم الاميركي تأتي بعد أسابيع من المحادثات بين المسؤولين السياسيين والعسكريين الاميركيين والاتراك، وكذلك بعد ما قدّمت روسيا الدعم الجوي للقوات التركية.

ونقل التقرير عن مسؤولين أميركيين بأنّ الدعم الأميركي الذي سيقدم للقوات البرية التركية في الباب سيتضمن ضربات جوية ومعدات، اضافة الى المراقبة، كما نقل عن هؤلاء بأن الدعم قد يشمل ايضاً نشر مستشارين أميركيين من قوات العمليات الخاصة.

ولفت التقرير الى «أنّ قرار زيادة الدعم العسكري لتركيا يأتي بينما توشك ادارة باراك أوباما على اتخاذ قرار بشأن إرسال السلاح بشكل مباشر الى وحدات حماية الشعب الكردية التي تقترب من عاصمة «داعش» في مدينة الرقة السورية".

وأشار التقرير ايضاً الى ما قاله وزير الخارجية التركي "Mevlut Cavusoglu" بأن تركيا تنتظر من الولايات المتحدة وقف التعاون مع وحدات حماية الشعب الكردية وكذلك تسليم فتح اللّه غولن، كما لفت التقرير الى «أن التوتر بين واشنطن وانقرة رافقه تحسن العلاقات بين أنقرة وموسكو، والى أن الطيران الروسي تدخل لانقاذ عدد من الجنود الاتراك المحاصرين خارج منطقة الباب خلال الاسابيع القليلة الماضية".

بدوره، كتب الباحث الفرنسي "Fabrice Balanche" مقالة نشرت على موقع معهد واشنطن لشؤون الشرق الادنى أشار فيه الى تلويح الرئيس التركي رجب طيب اردوغان قبل أيام بمنع ما يسمى «التحالف الدولي» ضد «داعش» من استخدام قاعدة انجرليك، حيث تحدث اردوغان في هذا الاطار عن غياب الدعم الاميركي للجيش التركي من اجل السيطرة على منطقة الباب، وعليه رجح أن تجبر معركة الباب واشنطن على اتخاذ قرارات صعبة حول الحليف الاهم في الحملة ضد «داعش» – تركيا ام الاكراد.

وتطرق الكاتب الى ما أعلنه أردوغان في الرابع من كانون الثاني/يناير الجاري عن انهاء معركة الباب بسرعة ونشر تعزيزات وارسال المزيد من المعدات العسكرية الى المنطقة، مضيفاً «إن التقارير الاعلامية التركية أفادت بوجود ٨٠٠٠ جندي تركي يشاركون في الحملة، وبأن تحركات الجيش التركي الاخيرة تفيد بأن اردوغان ينوي فرض طوق على الباب وقطع أوصالها مع عاصمة «داعش» في الرقة".

الا أنّ الكاتب نبه الى أن هذه المقاربة العسكرية التي يعتمدها الرئيس التركي تطرح تساؤلات حول كيفية تجنب إلحاق الاذى بالمدنيين، لافتاً الى أن «داعش» منع السكان المدنيين من الفرار من هذه المنطقة، وعليه قال «ان اردوغان سيحتاج بالتالي دقة القوة الجوية الاميركية من أجل تجنب استهداف المدنيين (على حد تعبيره)، كذلك شدّد على أن معركة الباب ستؤثر على الارجح على مصداقية أردوغان لدى الشارع التركي.

وجزم الكاتب بأنّ تركيا في نهاية المطاف ستسيطر على الباب «مع أو من دون المساعدة الاميركية» حتى وإن كان يعني ذلك القصف العنيف ووقوع ضحايا مدنيين، مشيراً الى امكانية أن يطبق أردوغان هذا الاسلوب من أجل السيطرة على منطقة منبج في حال عدم انسحاب «قوات سوريا الديمقراطية» والتي تتألف بالغالب من الاكراد، من هذه المنطقة".

وحذّر الكاتب من أن هذا السيناريو سيعني وقوع الكثير من الضحايا المدنيين ومواجهة تركية كردية عسكرية مباشرة، اضافة الى المزيد من التدخل الروسي كوسيط لحل النزاع بين انقرة والاكراد.

وفي المقابل، قال الكاتب «إنّ دعم واشنطن لأردوغان في الباب قد يساهم بالحد من عدد

الوفيات بين المدنيين".

وفي الختام، شدّد الكاتب على ضرورة أن تدرس الولايات المتحدة بدقة ما اذا كان دعم «الحلم السياسي الكردي» هو أهم من الحفاظ على التحالف العسكري مع أردوغان، لافتاً الى «أن تجنب المواجهة التركية الكردية في سوريا أمر ضروري من أجل تحرير الرقة «عاجلاً بدلاً من آجلاً»، خاصة اذا ما «ارادت الولايات المتحدة تحقيق ذلك دون أن تجبر التعاون الوثيق مع روسيا".

حالة استقطاب حادة في الشارع التركي بعد الهجمات الارهابية

الصحفية التركية "Asil Aydintasbas" كتبت مقالة نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» حذرت فيها من «أن الهجمات الارهابية في تركيا وخلافاً للدول الاوروبية لا تؤدي الى حالة تضامن داخلي بل الى المزيد من الانقسامات الداخلية، كذلك نبهت الى أن الهجمات الارهابية التي تضرب تركيا أدت الى استدارة تركية نحو روسيا.

وقالت الكاتبة إن «داعش» وفي ظرف عام واحد استطاع أن يجر تركيا الى داخل «دوامة الشرق الاوسط»، مشيرة الى رد الفعل الداخلي على الهجوم على المقهى الليلي بمدينة اسطنبول ليلة رأس السنة، ولفتت الى أن حالة الحزن لم تشمل جميع مكونات المجتمع التركي بعد هذا الهجوم، اذ ان من اسمتهم «الاسلاميين» أشاروا بسرعة الى ان الضحايا استحقوا ما حل بهم فقط لأنهم كانوا يحتفلون بعيد رأس السنة، والتي يعتبرونها «بدعة» على حد تعبير الكاتبة.

على ضوء ذلك، حذرت الكاتبة من تراجع العلمانية والديمقراطية في تركيا، واعتبرت ان تنظيم «داعش» يتقن كيفية استغلال ذلك، وتابعت «ان الاتراك من السكان المدن وذات الطبقة المتوسطة يحتفلون بعيد رأس السنة منذ زمن طويل، الا ان ما وصفتها «بالحكومة التركية الموالية للاسلاميين» تعارض ذلك، مشيرة الى أن وزارة التعليم التركية وزعت مذكرة الى المدارس تدعو الى عدم الاحتفال بعيد رأس السنة.

كذلك تطرقت الكاتبة الى رد فعل العلمانيين في تركيا، حيث قالت «ان الجماهير في احدى مباريات كرة السلة التي اقيمت في اسطنبول رددوا شعار «نحن جنود مصطفى كمال» (مؤسس الدولة التركية ورمز العلمانية بهذا البلد)، كما أشارت الى «أن عدداً من الطلاب نظموا حملة طالبوا فيها «بالنضال من أجل العلمانية» قبل ان يعتقلوا بتهم ارهابية.

بناء على ما جاء، اعتبرت الكاتبة «ان «داعش» لم يرهب تركيا فحسب بل يقوم كذلك بتحطيم السلام الداخلي جراء العمليات الارهابية»، وشرحت كيف أن الموجة الاولى من هجمات «داعش» الارهابية في تركيا عام ٢٠١٥ استهدفت الاكراد، ما ساهم بانهيار محادثات السلام بين الحكومة التركية وحزب «العمال الكردستاني» واشعال التوتر التركي الكردي في كل انحاء البلاد.

كما أشارت الكاتبة الى حدة التوتر بين العلويين والسنة داخل تركيا بسبب النزاع السوري ووجود حوالى ثلاثة ملايين لاجئ سوري، مضيفةً «إنّ «داعش» ومن خلال الهجوم الاخير على الملهى الليلي اصبح يستهدف المسلمين الذين يعيشون نمط حياة «علمانية»» على حد وصفها.

هذا وقالت الكاتبة ايضاً «إن هجمات «داعش» داخل تركيا أدت الى مستوى غير مسبوق من العدائية تجاه اميركا في البلاد، وان وسائل الاعلام الموالية للحكومة التركية أصبحت تقول ان الولايات المتحدة وتحديداً الـ"CIA" هي التي تدير «داعش".

وتابعت «إن الصحف «الاسلامية» اتهمت واشنطن بالوقوف وراء الهجوم على الملهى الليلي، وإن بعض المنتمين في حزب العدالة والتنمية الحاكم تحدثوا باللغة نفسها".

وشددت الكاتبة على «أنّ عدم قيام ادارة اوباما بالكثير من أجل الحد من الضرر بالعلاقات الاميركية التركية هو أمر مثير للقلق»، كما أكدت أن من أهم مهام ادارة ترامب المقبلة هي رسم خطوط واضحة للتعاون في سوريا و«ادارة التوقعات» و«تحديد الشروط المقبولة للتحالف»، معتبرة أن عودة العلاقات التركية الاميركية الى حالتها الطبيعية أمر ممكن.